العدد (1471) السنة السادسة - الخميس (2) نيسان 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

من الواقع الاقتصادي

النقل الجوي

عباس الغالبي

يعد قطاع النقل الجوي من القطاعات الحيوية المستدامة في الاقتصاد العراقي إذا ما أحسن ادارته باتجاه تفعيله وفي وقت تتجه الجهود الحالية الى فتح نوافذ أخرى لحركة النقل الجوي عن طريق الانفتاح على عواصم ومدن عربية وأخرى عالمية سعيا لتنشيط حركة الملاحة الجوية في مطار بغداد الدولي ومطارات أخرى، وقد أشارت الإحصائيات الى تزايد حركة المسافرين وارتفاع الرحلات من والى بغداد والنجف والبصرة ما يتطلب من وزارة النقل الى التفكير جديا بفتح الاستثمارات للقطاع الخاص في هذا القطاع المهم لاسيما بعد تحسن الوضع الامني والسعي لامتلاك العراق لسلطة الطيران ادارة وحماية امنية وبنسبة مئة بالمئة ، ويمكن لدخول القطاع الخاص في النقل الجوي ان يرفع كاهلا كبيرا عن الدعم الحكومي الذي وصفه المراقبون وحتى العاملون في هذا القطاع انه لا يلبي ادنى مستلزمات النهوض به تلبية للحاجة المتزايدة التي تمليها ظروف حركة المسافرين ونشاط التبادل التجاري التي تعول كثيرا على النقل الجوي لاسيما وان العراق مقبل على حركة استثمارية هائلة في جميع القطاعات وان النقل الجوي يشكل محورا مهما من محاور جذب المستثمرين ما يتطلب أدارة ترتقي الى المستوى المتوقع من حركة المسافرين ونقل البضائع هذا فضلا عن نشاط السياحة الدينية بعد فتح مطار النجف الاشرف ووصول عدد الزائرين الى العتبات المقدسة خلال الربع الاول من العام الحالي الى مايقرب من ثلاثة ملايين زائر عربي واجنبي ولذا فأن عدداً بهذا الحجم وهو بلا شك قابل للزيادة يتطلب تهيئة المطارات اداريا وفنيا لاستقبال ومغادرة مثل هذه الاعداد المتزايدة من القادمين والمغادرين الى المطارات العراقية وبقدر مانعول على التدخل الحكومي الى الالتفات الجدي لهذا الامر فأننا نؤكد ضرورة اعطاء القطاع الخاص الريادة في هذا الاتجاه لاسيما وان الشركات الاستثمارية في هذا القطاع قادرة على توفير الطائرات او تأجيرها فضلا عن الادارة الفنية التي تنسجم مع التطور التقني الهائل في هذا القطاع وهو مصدر دخل للاقتصاد العراقي الذي يعاني احادية الجانب في ظل الدعوات الى انفتاح الاقتصاد الوطني على قطاعات اخرى غير قطاع النفط.

نؤكد ضرورة اعطاء القطاع الخاص الريادة في هذا الاتجاه لاسيما وان الشركات الاستثمارية في هذا القطاع قادرة على توفير الطائرات او تأجيرها فضلا عن الادارة الفنية التي تنسجم مع التطور التقني الهائل في هذا القطاع وهو مصدر دخل للاقتصاد العراقي

يذكر ان احصاءات غير رسمية تشير الى ان نحو نصف العائلات العراقية تقيم في دور مستأجرة، فضلا عن وجود نسبة كبيرة من التجاوزات على الاملاك العامة من خلال بناء الدور بطريقة عشوائية.

خبراء: انتشال الصناعة النفطية من التدهور يتطلب تبني ستراتيجيات سريعة

بغداد – حسين الهاشم

تتباين الآراء بشان واقع الصناعة النفطية وما تعانيه من تدهور في عملها .. حيث الانتاج المتدني وعدم حصول تطور ملحوظ في مجال استخراج النفط .. ولم يستطع العراق الى اليوم بعد ستة سنوات من مرحلة التحول تحقيق قفزة نوعية تصل به الى السقف المحدد له لإنتاج النفط .. الامر الذي صارت تداعياته تؤثر سلبا في كثير من مفاصل الاقتصاد والحياة داخل العراق . وتذهب بأصحاب القرار الى متاهات قد تجعلهم لا يخرجون بقرارات صائبة بموضوع ادارة متطلبات البلاد في ظل انخفاض اسعار النفط عالميا .. وكذلك انخفاض انتاجه داخل الحقول النفطية العراقية ..

الخبير النفطي لؤي جواد قال : بعد عام ٢٠٠٣، فقدت وزارة النفط الكثير من كفاءاتها الوطنية واليوم تكاد تفتقر الى الملاكات الادارية والقيادية ذات الرؤية الاستراتيجية لمسك زمام الامور كي تقوم بدور المخطط الاستراتيجي الواضع للسياسة النفطية للدولة لذا يجب على وزارة النفط القيام بجذب الخبرات العراقية والاجنبية معاً واعتماد بيوت الخبرة العالمية لإعادة بناء دوائرها والتركيز على الدور التنظيمي والفصل بينها وبين دور شركات النفط الوطنية و الاجنبية (كجهات مُنَظِمَة من قبل الوزارة وليست جزءاً منها) و ان تعهد الى الشركات الوطنية بميزانية مستقلة و تفعيل مجالس اداراتها التي ينتخبها مجلس الوزراء بعيداً عن قرار وزارة النفط لكي تتنافس هذه الشركات بشفافية مع باقي الشركات العالمية بمسؤولية كاملة لضمان أفضل عائد للدولة ونجاح المشاريع . وعن عقد شل كمثال لتطوير واقع الصناعة النفطية محليا قال هو ليس عقداولكن مباديء اتفاقية ملزمة لوزارة النفط في ان لا تتفاوض على الغاز العراقي في البصرة مع أي جهة استثمارية اخرى كان الاولى على وزارة النفط ان تعرض هكذا مشروع عملاق للمنافسة و ان تستشير الوزارات المعنية كالكهرباء والصناعة والتخطيط في صناعة القرار الاخير لاسيما ان البصرة تحوي على ٧٠٪ من غاز العراق ولعل المراقب يجد في مشاركة شركة واحدة في هذا الكم الهائل اجحافاً لشعارات المنافسة والشفافية التي تنادي بها الحكومة العراقية ومن قبلها الدستور لضمان أفضل عائد للشعب العراقي . هذا وان الاتفاقية تتضمن تقييم نصف الغاز للتصدير في حين ان دراسات الخبراء العراقيين والاجانب لا ترى اي واقع تصديري للغاز او التزام الجانب العراقي بأي سياسة تصديرية قبل سد حاجة الطلب الداخلي لقطاع الكهرباء والصناعات البتروكيمياوية و حاجة الحقول النفطية لحقن الغاز من اجل رفع الانتاج النفطي وتأمين الطاقة المجزية لجميع الصناعات العملاقة . هذا وان الجانب التعاقدي يفتقر الى الغطاء القانوني والدستوري فعلى الدولة استحصال موافقة مجلس النواب باستصدار قانون لكل عقد في غياب قانون النفط الاتحادي وذلك لتعارض القوانين المركزية السابقة مع فحوى الدستور الاتحادي.

وطالب عدد من الاقتصاديين تشكيل مجلس اعلى لادارة شؤون الموارد النفطية خطوة تعزز الجهود التي من قبل السلطات النفطية باتجاه زيادة الانتاج النفطي بهدف تغطية متطلبات الموازنة وتحسن ايراداتها بعد ان شهدت اسعار النفط انحدارا كبيرا على خلفية الازمة المالية العالمية التي يشهدها العالم .. عمليات الاصلاح الاقتصادي والتوجهات التنموية وتنفيذ مشاريع كبيرة والنهوض بواقع البلاد دفع العديد من الجهات الحكومية والشعبية للمطالبة برفع وتائر الانتاج النفطي من خلال ادخال التقنيات الحديثة ..باتباع افضل السبل لتحقيق الهدف .. من خلال الاستثمارات التي تعتبر اقصر الطرق لتطوير واقع انتاج النفط الخام في العراق .. لاسيما إن خطة الوزارة لعام ٢٠٠٩ تقضي برفع مستوى التصدير الى مليونين ونصف المليون برميل يوميا، فيما كان يصدر العراق ما معدله مليونان وربع المليون برميل يوميا خلال العام الماضي.. واشار الخبير النفطي شمخي حويط قائلا : واجهت وزارة النفط منذ بداية عملها بعد السقوط تحديات هائلة كونها تمثل ركنا اساسيا من اركان الدولة والسيادة العراقية التي لطالما اعتمدت عليها ميزانيات الدولة وتغنى بانتاجهاالمواطنون . وبالرغم من كل الصعاب فقد اعيد العمل الى مرافق الانتاج منذ الايام الاولى لسقوط النظام وكان لزاما على الوزارة ومنتسبيها تقديم التضحيات الكبيرة والكثيرة لانجاز عمل لا بد منه للاستمرار بالحياة والبناء.

تركز جهد الوزارة في سنوات العمل الاولى على توفير المنتجات النفطية الضرورية لسد حاجة المواطنين واحتياجات الكهرباء ولم يكن سهلا بضوء الاضطرابات التي كانت تعصف بالبلاد والتشرذم في المسؤولية الادارية واعمال الارهاب التي جعلت هدفها الاساس المواطن وما يحتاجه من خدمات بنية تعطيل الحياة وايقاف عجلة التغيير.

ولكي نحقق الهدف في مجال تطوير الصناعة النفطية لابد من تبني فكرة الاصدار السريع للتشريعات النفطية وبالخصوص قانون النفط والغاز لان ذلك حسب ما تقوله الشركات الاجنبية يمثل خطوة مهمة في توجهات العراق الاستثمارية.

وكذلك التوصل الى حلول سريعة للمشاكل القائمة مع حكومة اقليم كردستان وفق خطة عمل شاملة وحل اشكالات العقود الموقعة وفق اطر اقتصادية سليمة بعيدة عن الصراعات السياسية ومن ذلك مثلا التوصل الى حلول وقتية تساهم في تخطي المرحلة الحرجة التي وصلت اليها بعض هذه العقود وايضا للمساهمة في زيادة الانتاج الوطني . ومن المقترحات التي تهدف الى تحسين واقع الصناعات النفطية قبول العقود النفطية الموقعة والمنفذة في كردستان العراق وعلى ان يعاد النظر في بنودها بعد استرجاع الشركات العاملة رأس المال لهذه المشاريع . اما العقود الموقعة و غير المنفذة فيعاد النظر بها بضوء قانون النفط والغاز وان لا توقع عقود جديدة الا ضمن الخطة الفيدرالية وبالتنسيق المشترك بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم ووفق ما يتم اقراره في قانون النفط المقترح اصداره . ودمج حقول الجولتين الاولى والثانية والعمل وفق مبدأ اعطاء الحصة الاكبر لشركات النفط الحكومية في الحقول المنتجة للنفط حاليا الواردة في الجولة الاولى والحصة الاكبر للشركات الاجنبية في الحقول النفطية غير المنتجة او المطورة جزئيا التي جاءت في الجولة الثانية وبالتالي استهداف علاقة متوازنة وشراكة فاعلة بين قطاع النفط الوطني والشركات الاجنبية.ان من شأن ذلك ان يعظم الانتاج في اقل زمن . وتحسين الادارة العامة للقطاع والتشديد على المتابعة والتنفيذ ومحاسبة المقصرين . اضافة الى اعادة العمل بنظام حوافز الانتاج للعاملين في القطاع النفطي وتحفيز العمل على الصعد كافة . والاهتمام بعامل الزمن ومن ذلك الالتزام الشديد بفترات التنفيذ للمشاريع المخطط لها واعطاء ذلك الاهمية الكبيرة التي يستحقها . وكذلك الشروع بتنفيذ خطة و برنامج عمل نفطي وطني موسع بالتعاون مع بعض شركات الخدمات النفطية الاجنبية بالتوازي مع جهود التعاون مع شركات الاستثمار النفطي الاجنبية وعدم الانتظار لحين استكمال تعاقدات جولات التراخيص.

عقدان لصالح شركة العراق للاستثمار المالي في البورصة

بغداد / قيس عيدان

نفذ خلال تداول اليوم في سوق العراق للاوراق المالية امران خاصان على شركة القمة للاستثمار المالي بسعر بلغ (١,٢٠٠) دينار للسهم الواحد «. وذكر مصدر مطلع ان الامرين نفذا على شركة الاستثمار المالي حيث جاء الامر الاول بعدد اسهم تجاوز (٣٢٤) مليون سهم بقيمة تجاوزت (٣٨٩) مليون دينار ونفذ الامرالثاني بعدد اسهم بلغ (٣٠٠) مليون سهم بقيمة بلغت (٣٦٠) مليون دينار وبذلك تجاوز مجموع عدد الاسهم المتداولة بالاوامر الخاصة (٦٢٤) مليون سهم بقيمة تجاوزت (٧٤٩) مليون دينار».

الصناعة تدخل تقنيات متطورة في بعض معاملها الهندسية

بغداد / المدى

أدخلت شركة الفارس العامة في وزارة الصناعة والمعادن معمل المعدات الهندسية الثقيلة تقنيات واجهزة ومعدات متطورة وبكلفة تسعة مليارات دينار. وقال بيان للوزارة الذي تلقت (المدى) نسخة منه إن "المكائن والمعدات التي أدخلت للمشروع تهدف للنهوض بالطاقات الانتاجية لهذا المشروع وتعد نقلة فريدة من نوعها على مستوى العراق والشرق الاوسط". وأوضح أن "المعمل متخصص بتصنيع المراجل البخارية والمبادلات الحرارية بمختلف السعات وتصنيع معدات وحدات تكرير النفط الخام (١٠٠٠٠ برميل / يوم)". مشيرا الى ان المعمل يتخصص "بتصنيع اوعية الضغط العالي والمفاعلات وابراج الفصل الصناعي التي تدخل في الصناعات الكيمياوية، فضلا عن تصنيع الخزانات العمودية والافقية للسوائل والمشتقات النفطية وبمختلف السعات مع تصنيع منظومات الصرف الصحي بمختلف السعات. واوضح ان "الطاقة الانتاجية للمشروع خلال ٢٠٠٨ بلغت (٥٠٠) طن ومن المؤمل زيادته ليصل الى (١٠٠٠٠٠) طن في عام ٢٠١٣ ".

واشار البيان إلى ان هذا المشروع صنع أول مبادل حراري متكامل لصالح شركة اور العامة وفق مخططات ومسالك تكنولوجية "متطورة وضمن احدث الضوابط اللازمة لفحوصات التقييس والسيطرة النوعية".

وتابع أن هذا المشروع يهدف الى "المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد وحملة الاعمار الواسعة التي يشهدها العراق ".

إنشاء محطتين لتوليد الطاقة في كربلاء

بغداد / المدى

ذكر بيان صادر عن محافظة كربلاء إن إحدى الشركات الأمريكية ستقوم بتنفيذ نصب محطتين لتوليد الطاقة الكهربائية في كربلاء قريبا والتي من المتوقع انجاز أعمالهما خلال تسعة أشهر. وأشار البيان الذي تلقت (المدى) نسخة منه الى قيام شركة جنرال الأمريكية بتنفيذ مشروع نصب محطتين لتوليد الطاقة الكهربائية على الطريق مع محافظة النجف (جنوب كربلاء)".

وأضاف البيان أن المحطتين "سيتم تنفيذ إحداهما خلال ستة أشهر والأخرى خلال تسعة أشهر، وستكون طاقتهما التوليدية ٢٤٦ ميكا واط، بمعدل ١٢٣ ميكا واط لكل محطة".

ولم يحدد البيان متى تتم المباشرة بالعمل وكم تبلغ كلفة المشروع أو الجهة التي ترعاه إلا انه قال"المحافظة هيأت كافة الإمكانات ومن بينها تهيئة قطعة الأرض ومسحها ". وأشار إلى أن المحطتين "ستربطان حال انجازهما مع شبكة الكهرباء الوطنية لتغذي المدن العراقية" مستدركا أن وزارة الكهرباء "وعدت بمراعاة خصوصية المحافظة من الطاقة الكهربائية".

الكهرباء تفسخ عقوداً بنحو ٦٠٠ مليون دولار

بغداد / المدى

قال رعد الحارس وكيل وزارة الكهرباء ان عقودا فسخت بنحو ٦٠٠ مليون دولار مع جنرال الكتريك الامريكية ومجموعة ألستوم الهندسية الفرنسية ومجموعة مان الالمانية وشركة هيونداي الكورية الجنوبية.

واضاف الحارس بحسب (رويترز) ان الوزارة طلبت رصد مليار دولار في الميزانية للعقود لكنها حصلت على ٤٠٠ مليون دولار مما يعني الغاء عقود بقيمة ٦٠٠ مليون دولار.

ويذكر ان أسعار النفط العالمية انحدرت من ١٤٧ دولارا للبرميل الصيف الماضي الى ما دون ٥٠ دولارا الان مما أجبر الحكومة على تقليص خططها للانفاق عام ٢٠٠٩ مرتين من ٨٠ مليار دولار الى نحو ٦٢ مليار دولار.

ثم قرر البرلمان من جانب واحد استقطاع المزيد تاركا للحكومة ٥٨,٦ مليار دولار لانفاقها على اعادة بناء بلد في حالة يرثى لها بعد عقود من الحرب والعقوبات الدولية .

ومن بين المشاريع المتضررة خطط لمد كابلات للكهرباء تحت الارض وتطوير المحولات لمواكبة زيادة استهلاك الكهرباء.

وقال الحارس ان خططا لزيادة انتاج الكهرباء ألفي ميجاوات جرى تقليصها الى ٦٠٠ ميجاوات.

العراق يطرح مناقصة لمنشآت معالجة في حقل غرب القرنة النفطي

المدى / وكالات

قال مسؤول من شركة نفط الجنوب العراقية ان الشركة طرحت مناقصة للشركات لبناء منشأتين لمعالجة النفط الخام في حقل غرب القرنة النفطي. ويتعين تلقي العروض في المناقصة لاقامة منشأتين لفصل الغاز والمياه والاملاح من النفط بحلول ٢٣ ابريل نيسان المقبل حسب وثائق المناقصة التي اطلعت رويترز عليها. وقال المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه "الحقل العملاق يحتاج لتطوير. ويحتاج للمزيد من منشات المعالجة لتواكب خطط حفر آبار جديدة.

وقال المسؤول ان حقل غرب القرنة الذي تقدر احتياطياته بنحو ٨,٦٨٢ مليار برميل من النفط الخام ينتج نحو ٣٠٠ الف برميل يوميا من الخام. وتبلغ الطاقة الانتاجية للحقل ٤٠٠ الف برميل يوميا وتقدر الطاقة المحتملة بنحو ٦٥٠ الف برميل يوميا.

وفي وقت سابق هذا الشهر طرح العراق مناقصة لمنشأة مماثلة لحقل الحلفاية العملاق الذي تقدر احتياطياته بنحو خمسة مليارات برميل.

وتسعى الحكومة بعد سنوات الحرب لجذب الشركات الاجنبية بعقود خدمات طويلة الاجل في حقول النفط والغاز العملاقة.

وادى انخفاض اسعار النفط الى خفض ايرادات الحكومة في وقت بالغ الحساسية عندما بدأت أعمال العنف تتراجع وتسعى الحكومة كذلك لسبل لتحقيق زيادة سريعة في انتاج النفط الذي يتراوح حاليا ما بين ٢,٣ و٢,٤ مليون برميل.

النفط توقع عقداً لإنشاء مصفى الناصرية

بغداد / المدى

كشف مدير هيئة ادارة المشاريع في وزارة النفط المهندس ماجد محمد البغدادي عن التعاقد مع شركة اجنبية لاعداد التصاميم الخاصة بمصفى الناصرية الذي من المتوقع انجازه خلال خمس سنوات .

وقال البغدادي في تصريحات صحفية ان وزارة النفط وقعت عقدا مع شركة بريطانية لاعداد التصاميم الخاصة بانشاء مصفى الناصرية .

واضاف ان قيمة العقد بلغت ١٢٨ مليون دولار ، وستكون الطاقة الانتاجية للمصفى ٣٠٠ الف برميل يوميا .

لافتا الى ان المدة المقررة لاكمال التصاميم هي ٢١ شهرا ، في حين ان مدة التنفيذ المتوقعة للمشروع تستغرق ثلاث سنوات بعد اعداد التصاميم النهائية .

الجدير بالذكر ان مجلس الوزراء قرر في كانون االثاني الماضي من هذا العام تخويل وزارة النفط احالة تنفيذ مشروع مصفى نفط ذي قار إلى شركة (فوسترولر) البريطانية بدلا من شركة (برسونس الأميركية) وبكلفة ١٢٨ مليونا و٥٠٠الف دولار . وكان وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني قد وصل محافظة ذي قار في شباط من العام الماضي ٢٠٠٨ للاتفاق النهائي مع الحكومة المحلية على المكان المخصص لمصفى الناصرية . وتوقع الشهرستاني في حينها ان بناء المصفى سيوفر ١٠ آلاف فرصة عمل إلى جانب الفرص الأخرى المحلية منها والاقتصادية.

وتضم الناصرية حقولاً نفطية غير مستثمرة كحقل الناصرية الكبير الذي من المتوقع أن ينتج ٣٠٠ ألف برميل يوميا وحقل الغراف الذي تقدر تقديرات المعنيين بالشؤون النفطية إنتاجه ب ١٣٠ ألف برميل يوميا وكذلك حقل الرافدين الذي يقدر إنتاجه في حال تشغيله أو استثماره ب ١١٠ آلاف برميل يوميا كما أن هناك الكثير من الحقول النفطية غير المكتشفة والقريبة من الحقول المذكورة حيث يقدر الاحتياط النفطي في المحافظة بستة مليارات برميل تقريبا.

الشركات الألمانية تبدي استعدادها للاستثمار في العراق

بغداد / المدى

أبدت المانيا استعدادها للاستثمار وفتح افاق التعاون في القطاعات الصناعية والصحية والخدمية مع العراق. وذكر رئيس الدائرة الاعلامية في وزارة الخارجية حيدر البراك في تصريح صحفي أن رئيس غرفة تجارة وصناعة مدينة روتيلنكن الألمانية أكد استعداد الشركات الالمانية للاستثمار في العراق. جاء ذلك لدى لقائه سفير العراق في المانيا علاء الهاشمي لبحث الاستثمار للشركات الالمانية في العراق.

كما وجه سفير العراق في برلين دعوة الى وفد تجاري ألماني لزيارة العراق وبحث سبل الاستثمار في بغداد والمحافظات.

لجنة لدراسة الميزان التجاري مع دول العالم

بغداد / المدى

اوعز وزير التجارة عبد الفلاح حسن السوداني بتشكيل لجنة متخصصة تضم خبراء من مفاصل الوزارة المختلفة انيطت بها مهمة دراسة الميزان التجاري العراقي مع دول العالم وتحليل المعلومات في ضوء الخارطة الاقتصادية العالمية. وقال مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية بوزارة التجارة داخل جواد كاظم « أن هذا القرار والاجراء اتخذ نظراً لاهمية المعلومات والبيانات التجارية ولغرض ادامتها وتحديثها في إطار ما يعرف بالميزان التجاري وميزان المدفوعات ولاهمية توفر هذه المعلومات بشكل علمي وانسيابية مستمرة».

واضاف كاظم «ان لجنة متخصصة تشكلت لاعداد الميزان التجاري للعراق ووضع آلية لتدفق وتناول هذه المعلومات وتوفرها بشكل دائم ومحدث أمام الوزارة والحكومة العراقية «.

موضحاً أنه سيتم تحديث هذه المعلومات بشكل دوري شهرياً وبالوسائل التي تعكس حجم ونوع التبادل التجاري بين العراق والعالم الخارجي.